

العلاقات الدولية والتعاون، أن جنوب إفريقيا تؤكد مجددا التزامها بالقانون الدولي وتدعو جميع الدول إلى التصرف وفقا لمبادئ القانون الدولي. وجاء في البيان: "ندعو المجتمع الدولي إلى الدفاع عن سيادة القانون وضمأن المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان".

بلجيكا

قالت بيترا دي سوتر، نائبة رئيس وزراء بلجيكا، إنه يتعين على الاتحاد الأوروبي الامتنال لمذكرتي الاعتقال الصادرتين بحق رئيس وزراء الكيان الصهيوني ووزير حربه المقال، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وأضافت دي سوتر، في منشور على مواقع التواصل الاجتماعي: "يتعين على أوروبا أن تمتثل للقرار، وتفرض عقوبات اقتصادية، وتعلق اتفاقية الشراكة مع الكيان الغاصب، وتدعم مذكرتي الاعتقال".

المنظمات الدولية

بدورها أعلنت منظمة هيومن رايتس ووتش أن أوامر الاعتقال من المحكمة الجنائية الدولية مهمة للغاية في ظل محاولات عرقلة تنفيذ العدالة، وأنهت هذه الأوامر تصور أن هؤلاء فوق القانون. كما صرحت منظمة العفو الدولية في ردها على إصدار هذه الأوامر من محكمة لاهاي: أصبح نتنياهو رسميًا تحت المتابعة القانونية بعد حكم الديوان الجنائي الدولي. لأحد فوق القانون الدولي.

ودعت المقررة الأممية للوضع في الأراضي الفلسطينية فرانكسكا ألبانزي، يوم الخميس ٢١ نونبر ٢٠٢٤، الدول وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى مواجهة مدى انتهاكها للقانون الدولي، وشددت على ضرورة العمل معاً للحفاظ على شعلة المساءلة مشتعلة.

ماذا ينتظر المجرمين؟

تتضمن مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية معلومات مفصلة ودقيقة عن المشتبه بهم، حيث تحتوي على وصف شامل للجرائم والأدلة المتوفرة، مع تحديد واضح للأسس القانونية التي تبرر إصدار هذه المذكرات. يتم توزيع هذه المذكرات على الدول الـ ١٢٤ الأطراف في نظام روما الأساسي، والتي تعتبر ملزمة قانونياً بالتعاون الكامل مع المحكمة في تنفيذ هذه الأوامر والقبض على الأشخاص المطلوبين. سيكون لزاماً على نتنياهو وغالانت التفكير مرات عدة والتشاور مع مستشاريهم القانونيين قبل اتخاذ أي قرار بالسفر إلى أي من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي. فخطر الاعتقال سيكون محققاً لهما في أي لحظة، مما سيترتب عليه تقييد حركتهما الدبلوماسية والسياسية بشكل كبير، وسيضعهما في موقف سيئ على المستوى الدولي.



وسط ترحيب عالمي واسع

نتنياهو ووزير حربه المقال مطلوبان للعدالة الدولية

باسم رئيس الوزراء البريطاني: بريطانيا تحترم استقلال المحكمة الجنائية الدولية.

هولندا

نقلت وكالة الأنباء الهولندية (إيه. إن. بي) عن وزير الخارجية الهولندي كاسير فيلدكامب تأكيده للبرلمان أن "هولندا تحترم بوضوح استقلال المحكمة الجنائية الدولية. سنتصرف بناء على أوامر الاعتقال ونمتثل تماماً لنظام روما الأساسي".

إيطاليا

صرح أنطونيو تاياني وزير الخارجية الإيطالي بأن روما ستدرس مع حلفائها كيفية التعامل مع القرار، مؤكداً "ندعم المحكمة الجنائية الدولية، ويجب أن يكون دورها قانونياً وليس سياسياً".

النرويج

أكد وزير الخارجية النرويجي إسبن بارت أيدي أهمية تنفيذ المحكمة الجنائية الدولية لتفويضها بحكمة، معرباً عن ثقته بأنها ستمضي قدماً وفق معايير المحاكمة العادلة.

السويد

أوضحت وزيرة الخارجية السويدية

التي قام بها نتنياهو وغالانت تشمل القتل والاضطهاد وغيرها من الأعمال غير الإنسانية". وأصدرت المحكمة في لاهاي أمر اعتقال لنتنياهو وغالانت بتهمة ارتكاب جرائم الحرب المذكورة.

استجابة دولية: الاتحاد الأوروبي

قال: جوزيف بوريل مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي: قرار المحكمة الجنائية الدولية ملزم لجميع الدول الأعضاء في المحكمة والاتحاد الأوروبي وأضاف يجب احترام القرار وتنفيذه من قبل جميع الدول والشركاء.

فرنسا

أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أن رد باريس على أمر الاعتقال من المحكمة الجنائية الدولية ضد نتنياهو سيكون وفقاً لمبادئ المحكمة. وصرحت "نحن نعتبر المحكمة الجنائية الدولية ضامناً للاستقرار الدولي، ويجب ضمان عملها المستقل. كما يجب تطبيق العدالة الدولية في جميع الحالات.

بريطانيا

وتعليقاً على القرار قال المتحدث

التي قام بها نتنياهو وغالانت تشمل القتل والاضطهاد وغيرها من الأعمال غير الإنسانية". وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي مذكرات اعتقال بحق رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو ووزير حربه المقال يوآف غالانت، وبأني هذا القرار التاريخي على خلفية اتهامات بارتكاب جرائم حرب في غزة، وقد أثار هذا القرار غير المسبوق - كونه الأول من نوعه ضد مسؤول صهيوني - موجة واسعة من ردود الفعل الدولية، خاصة من الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الحقوقية العالمية.

قرار تاريخي

المحكمة الجنائية الدولية أصدرت مذكرة اعتقال ضد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الصهيوني، ويوآف غالانت، ووزير الحرب الصهيوني السابق بسبب "ارتكاب جرائم حرب في غزة". ويحسب المحكمة الجنائية الدولية فإن هناك أدلة معقولة تدعو للاعتقاد بأن نتنياهو وغالانت قد ارتكبا جرائم حرب. وأعلنت المحكمة أن قبول الكيان الصهيوني لصلاحية المحكمة أمر غير ضروري، وأكدت على أن الجرائم المنسوبة لنتنياهو وغالانت تشمل استخدام الجوع كسلاح، وأضافت: "جرائم الحرب

أخبار قصيرة



مرشح ترامب لوزارة العدل يعلن انسحابه

انسحب السيناتور مات غايتز، الجمهوري من ولاية فلوريدا، من ترشيح الرئيس المنتخب دونالد ترامب لمنصب المدعي العام. وجاء قرار غايتز بعد يوم واحد من اجتماعه بأعضاء مجلس الشيوخ في محاولة لحشد الدعم لترشيحه لرئاسة وزارة العدل، وفقاً لتقارير إعلامية.

ويمثل هذا الانسحاب تحدياً لجهود ترامب في تعيين مؤيدين مواليين له في إدارته المقبلة، مما يشير إلى احتمال مواجهته معارضة من داخل حزبه الجمهوري.



هنغاريا: لن تتخلى عن إمدادات الطاقة الروسية

أكد وزير الخارجية الهنغاري بيتر سيارتو في مؤتمر صحفي أن بلاده ستواصل التعاون الطاق مع روسيا، مؤكداً رضا بلاده عن الإمدادات الروسية. وقال إن هنغاريا لم تتلق حتى الآن عروضاً بديلة أكثر موثوقية وأقل تكلفة من المصادر الروسية. وشدد سيارتو على أن روسيا ظلت مسوداً موثوقاً للطاقة، حيث تتلقى هنغاريا دائماً الكميات المتعاقد عليها بالأسعار المتفق عليها. وأضاف: "لن نغير مصدر الطاقة الروسية ما لم يظهر بديل أفضل، و طالما لا يوجد عرض سنحافظ على مصادرنا من الطاقة الروسية".



أوزبكستان تسعى لتعزير العلاقات مع أفغانستان

صرح «أوبيك عثمانوف»، السفير الجديد لأوزبكستان في أفغانستان، خلال لقائه مع «أمير خان متقي»، وزير خارجية طالبان، على أهمية توسيع العلاقات بين طشقند وكابل. وأعلن عثمانوف خلال هذا اللقاء أنه سيعمل على تعزيز التعاون الدبلوماسي والاقتصادي بين أوزبكستان وأفغانستان. ونقل «حافظ ضياء أحمد تكل»، نائب المتحدث باسم وزارة خارجية طالبان، عبر شبكة إكس (تويتر سابقاً) تصريحات عثمانوف بعد لقائه مع متقي. واعتبر وزير خارجية طالبان هذه العلاقات علامة على التطور الإيجابي في التفاعلات بين طشقند وطالبان، وطالب باتخاذ إجراءات عملية من جانب أوزبكستان لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى في أفغانستان.

بريطانيا.. ارتفاع مقلق في العنف المدرسي



الأسلحة بين سكاكين ضخمة مثل "Zombie Knives" (١٧٪)، ومفكات وأدوات طعن الأكبر سناً. وارتفعت النسب بشكل

مقلقاً في معدلات العنف. فقد ارتفعت نسبة الأطفال المتعرضين للعنف من ١٤٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ١٦٪ في ٢٠٢٣، لتصل حالياً إلى ٢٠٪. وبحسب التقرير، فإن ٦١٪ من حوادث العنف أدت إلى إصابات جسدية، ما يعادل حوالي ٤٤٠ ألف طفل في إنجلترا وويلز. كما أن واحدة من كل ٢٠ حادثة تضمنت استخدام أسلحة، مع تأكيد لثلاثي المشاركين تعرضهم للاعتداء أكثر من مرة.

من المثير للقلق أن ٥٪ من الأطفال المشمولين بالدراسة أفروا بحمل أسلحة مختلفة، بما في ذلك ٢٪ أعمارهم بين ١٣ و١٧ عامًا، تزايداً

في مشهد مأساوي يلخص تدهور المناخ الاجتماعي في بريطانيا، تكشف دراسة حديثة عن واقع مريع يهدد مستقبل جيل كامل. حين يتحول الطفل إلى "محارب" مسلح، وتتحوّل ساحات المدارس إلى مناطق صراع. تشهد بريطانيا ارتفاعاً حاداً في جرائم العنف بين الأطفال والمراهقين، حيث كشف تقرير حديث صادر عن مؤسسة Youth Endowment Fund المدعومة من الحكومة عن معلومات مفرقة تتعلق بانتشار العنف والأسلحة بين الناشئة. أظهرت الدراسة الشاملة، التي استهدفت ١٠ آلاف مراهق تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٧ عامًا، تزايداً

مقلق بين الفئات المهمشة: ١٢٪ بين الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، و ٢١٪ بين الموقوفين عن الدراسة، و ٣٦٪ بين المطرودين. دوافع حمل الأسلحة متعددة: ٤٧٪ يحملونها لحماية أنفسهم، ٣٧٪ أجبروا على ذلك، ٣١٪ لإخافة الآخرين، و ١٨٪ بسبب تقليد الأقران.

أثر الخوف واضح على حياة الأطفال اليومية: ٣٣٪ يتجنبون مناطق معينة للشعور بالأمان، و ٢٧٪ يغيرون مسارات سفرهم. كما عانى ٢٢٪ من مشاكل نفسية مثل صعوبات النوم وفقدان الشهية.

يأتي هذا التقرير وسط تحذيرات متزايدة من تفشي جرائم السكاكين، مؤكداً ضرورة التدخل الفوري لحماية الأطفال وإعادة بناء شعورهم بالأمان.